WeProtect
GLOBAL ALLIANCE

نرسم إطارًا للمستقبل:
كيفية دعم إطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية الجهود الرامية إلى إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت

ملخص تنفيذي

unicef | for every child

شُكر وتقدير

أعدّ هذا التقرير أفروز كيفاني جونسون، اختصاصي حماية الطفل في مجموعة البرامج بمنظمة اليونيسف، تحت إشراف عام من كلو ستر رئيسة قسم السياسات وبول غينت الرئيس التنفيذي لتحالف WeProtect Global Alliance.

لقيَ دعم الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال تقديرًا باعتبارها عضوًا في اللجنة التوجيهية لهذه الدراسة ولدعمها المالي لمراجعة اليونيسف للاستجابات الوطنية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وهي المراجعة التي يعتمد عليها أيضًا هذا التقرير.

يمكنك الرجوع إلى التقرير الكامل للاطلاع على المصادر

أيار/مايو 2022

© WeProtect Global Alliance 2022.

نُشر بواسطة WeProtect Global Alliance،
البريد الإلكتروني: info@weprotectga.org،
الموقع الإلكتروني: www.weprotect.org

الصورة من: Shutterstock.com

يدعم WeProtect Global Alliance أعضاءه في تطوير استجابات منسقة متعددة الأطراف المعنية للتعامل مع الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت. ويتم هذا العمل بتوجيه من نموذج الاستجابة الوطنية. يستند نموذج الاستجابة الوطنية إلى سنوات طويلة من عمل الخبراء والممارسين، وكذلك على أطُر العمل العالمية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.
وقد اتفقت الحكومات والمنظمات المشاركة في قمة WeProtect لعام 2015 التي أقيمت في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة على إنشاء وتقديم استجابة وطنية منسقة -في بلدانهم- للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، وذلك بتوجيه من نموذج الاستجابة الوطنية.

توضّح هذه المراجعة كيفية تنفيذ نموذج الاستجابة الوطنية وأين جرى تنفيذه على مدار السنوات الست التي مرت منذ تقديمه في بلدان التحالف البالغ عددها 42 بلدًا. ولا يهدف هذا التقرير إلى تقويم أو تقييم أي تقدم أو قدرات أو جودة خدمات على المستوى القُطري، وإنما يهدف إلى توضيح الجهود المبذولة من أجل التعلُّم وتبادُل المعلومات.

أهداف التقرير المحددة:

1. **توثيق الاستجابات الوطنية المتنوعة للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت باستخدام إطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية كإطار استرشادي**
2. **تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة لتعميمها على نطاق أوسع على مستوى عضوية التحالف**
3. **تسليط الضوء على الفجوات والتحديات والحلول الممكنة، من أجل تسليط الضوء على القضايا المشتركة أمام صناع القرار وإفادة تكرار نموذج الاستجابة الوطنية في المستقبل بالمعلومات**
4. **إفادة تطوير أي نموذج ناضج محتمل مستقبلي أو غيره من أطُر العمل الشبيهة بالمعلومات، ما من شأنه تسهيل إطلاق استجابات مخصصة حسب كل حالة لتلبية المتطلبات الوطنية.**

يسجل هذا التقرير التجارب في 42 بلدًا،[1] تمثل جميع الأقاليم وتقسيمها حسب فئات الدخل. عُرضت النتائج في هذا التقرير بشكل إجمالي، إلا أنه يحتوي على أمثلة توضيحية تقدمها البلدان.[2] لا تعد هذه الأمثلة حصرية وشاملة، وإنما اختيرت لتوضيح تنوُّع النهُج المتبعة في السياقات المختلفة، وهذا على النحو الذي طرحه المشاركون في الاستبيان.

كانت الطريقة الأساسية لجمع بيانات هذا التقرير هي الاستبيانات المنظمة إلكترونيًا. وقد جُمعت البيانات في 17 بلدًا (بصفة أساسية البلدان مرتفعة الدخل) من المشاركات في استبيان صادر إلى ممثلي الحكومات في شباط/فبراير وآذار/مارس 2021. وجُمعت البيانات في 25 بلدًا (البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل) من استبيان مقدم إلى المكاتب القطرية لليونيسف كجزء من دراسة تدعمها شراكة دولية لإنهاء العنف بهدف توثيق الاستجابات الوطنية للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.[3]

النتائج الرئيسية

ثبُت أن نموذج الاستجابة الوطنية هو إطار عمل مهم لتوجيه العمل الوطني الشامل. وبغض النظر عن السياقات السياسية والتكوين المؤسسي والنهُج المتبعة وقدرات الموارد والأولويات، استخدمت جميع البلدان التي شملها الاستبيان تقريبًا (90 في المائة[4]) نموذج الاستجابة الوطنية مرجعًا للممارسات الجيدة. استُخدم نموذج الاستجابة الوطنية كأساس لتطوير السياسات، وكدليل إرشادي لقدرات معيّنة، وكإطار عمل لقياس التقدم.

طبقت بلدان التحالف -استرشادًا بنموذج الاستجابة الوطنية- جميع أركان الخبرات العلمية والعملية في استجاباتها الوطنية. تدير الحكومات عملاً منسقًا ومتعدد القطاعات، وطوّرت عددًا من القدرات المبينة في إطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية بما يتوافق مع الظروف والاحتياجات المحلية. وقد ظهر في 42 بلدًا ظهرت مجالات السياسة والحوكمة (راجع النتائج، المجال 1) والعدالة الجنائية (المجال 2) بأكثر الأشكال تطورًا، بينما ظهرت فجوات ملحوظة في مجالات الضحايا والمجالات المجتمعية والصناعية والإعلامية (المجالات من 3 إلى 6 على التوالي).

يعرض الشكل رقم 1 نموذجًا للقدرات الموجودة.[5] وبينما يفيد هذا النموذج في توضيح الحالة توضيحًا عاجلاً، فمن المهم عدم الإفراط في تبسيط السياقات القُطرية المتنوعة والحقائق الواقعية الملموسة.

وقد قدم المشاركون في الاستبيان أمثلة على الممارسات الجيدة والتحديات والدروس المستفادة في كل واحد من المجالات وواحدة من القدرات. وسنعرضها في هذه الصفحة بإيجاز، ونفصّلها في التقرير.

الشكل 1

نموذج للقدرات الموجودة

المجال الأول:
السياسة والحوكَمة

القيادة: يمتلك أكثر من ثلاثة أرباع البلدان التي شملها الاستبيان (76 في المائة منها، 32 من 42 بلدًا) آلية حوكَمة وطنية متعددة الأطراف المعنية، ويملك ثلثاها تقريبًا (64 في المائة منها، 27 من 42 بلدًا) سياسة أو استراتيجية وطنية ذات صلة. وثمة حاجة تدعو إلى تقييم فعّالية آليات الحوكَمة وسياساتها/استراتيجياتها. وعلاوة على ذلك، من الضروري وجود تعاوُن على المستوى الدولي لمعالجة التحديات القضائية المعقدة.

البحث والتحليل والمتابعة: يمتلك أكثر من ثلاثة أرباع البلدان التي شملها الاستبيان (83 في المائة منها، 35 من 42 بلدًا) نوعًا ما من أنواع البحث والتحليل والمتابعة على المستوى الوطني بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك الأنواع التي تتم بواسطة التكنولوجيا. وتواجه البلدان دون ذلك تحديات في تحديد الأُسس والمؤشرات، وتصميم إطار عمل لمتابعة العمل على الصعيد الوطني. وترتبط بالعمل البحثي في هذا المجال تعقيدات أخلاقية وتحديات متعلقة بالموارد.

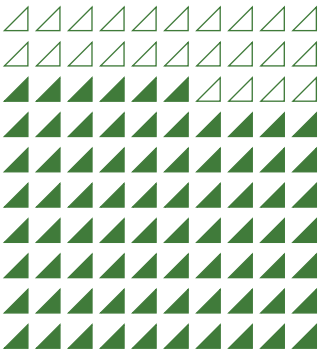

%76

من البلدان التي شملها الاستبيان تملك آلية حوكَمة وطنية متعددة الأطراف المعنية

8 من 15

تملك البلدان مرتفعة الدخل تشريعات توجب على مقدمي خدمات الإنترنت الإبلاغ عن المواد المشتبه في كونها مواد للاعتداء على الأطفال

التشريع: بينما وضعت جميع البلدان الخمسة عشر مرتفعة الدخل التي شملها الاستبيان تشريعات لتجريم الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت و"معرفة حيازة" مواد للاعتداء على الأطفال، فإن 8 منها فقط لديه تشريعات توجب على مقدمي خدمات الإنترنت الإبلاغ عن المواد المشتبه في كونها مواد للاعتداء على الأطفال. في أغلب البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل التي شملها الاستبيان (88 في المائة منها، 22 من 25 بلدًا)، يُعتقد أن القوانين الموجودة غير كافية لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال غبر الإنترنت. وقد راجعت عدة بلدان مؤخرًا أو تراجع حاليًا التشريعات ذات الصلة. وتُستخدم اتفاقية حقوق الطفل[6] وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية،[7] واتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية،[8] واتفاقية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي[9] كمعايير مرجعية لإصلاح القوانين وإصلاح خدمات الضحايا.

المجال الثاني:
العدالة الجنائية

إنفاذ القانون المتخصص: تملك جميع البلدان الاثنتين والأربعين التي شملها الاستبيان بعض قدرات إنفاذ القانون ذات الاختصاص الصريح بالتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال، بما في ذلك أشكاله التي تتم بواسطة التكنولوجيا. تعاني الوحدات المسؤولة عن مكافحة الجرائم ضد الأطفال في أغلب الأحوال نقصًا في العاملين فيها وقلة الموارد في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ولاستباق الاعتداءات الجديدة والناشئة، أكد العديد من المشاركين في الاستبيان على الحاجة إلى تدريب وبناء للقدرات بصورة منظمة. وتدعو الضرورة كذلك إلى توفير الرعاية النفسية وأدوات تخفيف المخاطر للحفاظ على صحة مسؤولي إنفاذ القانون وعافيتهم.

الهيئات القضائية والادعاء العام: تملك الدوائر القضائية ودوائر الادعاء العام بعض المعرفة والمهارات المتخصصة اللازمة لتمكين تحقيق نتائج إيجابية لضحايا جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والناجين منها في جميع البلدان التي شملها الاستبيان تقريبًا (88 في المائة منها، 36 من 41 بلدًا). تفتقر بعض البلدان إلى وجود بروتوكولات موحدة صديقة للطفل ومتمحورة حول الضحية لتسترشد بها الهيئات القضائية والادعاء العام. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل البحثي مع الضحايا/الناجين لفهم تجربتهم الشخصية مع المنظومة القضائية وتحسين خدماتها.

36
من 41

تملك البلدان التي شملها الاستبيان دوائر القضائية ودوائر ادعاء العام لديها المعرفة والمهارات المتخصصة اللازمة لتمكين تحقيق نتائج إيجابية لضحايا جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والناجين منها

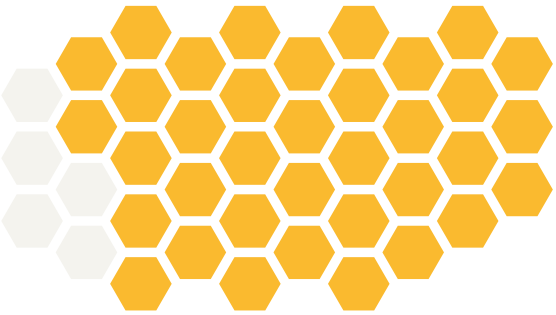

%69

من البلدان التي شملها الاستبيان لديها اتصال بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنتربول

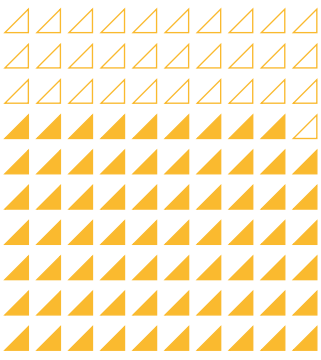

إدارة المعتدين: يطبق ثلاثة أرباع البلدان التي شملها الاستبيان تقريبًا (71 في المائة منها، 30 من 42 بلدًا) بعض الإجراءات لإدارة و/أو تأهيل المعتدين جنسيًا على الأطفال. والبلدان الاثنتا عشرة التي لا تطبق تدخلات لإدارة المعتدين هي بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتدعو الحاجة إلى مشاركة الممارسات الجيدة المستندة إلى التجربة بين جميع البلدان.

الوصول إلى قواعد بيانات الصور: يتصل ثلثا البلدان التي شملها الاستبيان (69 في المائة منها، 29 من 42 بلدًا) بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال التابعة للإنتربول،[10] ويملك ثلثها (33 في المائة منها، 14 من 42 بلدًا) قاعدة بيانات وطنية. أما البلدان الثلاثة عشرة غير المتصلة بعد بقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال، فإن 92 في المائة منها (12 بلدًا) هي بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتدعو الحاجة إلى ضمان إمكانية التشغيل المشترك بين النظُم وضمان حداثتها في البلدان التي لديها قواعد بيانات متعددة.

المجال الثالث: الضحية

الدعم من البداية إلى النهاية: يملك أكثر من ثلثي البلدان التي شملها الاستبيان (69 في المائة منها، 29 من 42 بلدًا) منظومة دعم متكاملة للضحايا/الناجين من خلال التحقيق والإجراءات القانونية وما إلى ذلك. وقد طورت تلك البلدان إجراءات لإدارة الحالات، وأنشأت فرقًا متعددة التخصصات ومراكز "شاملة: لدعم الضحايا/الناجين. غير أن السياسات في العديد من البلدان لم تتحول بالكامل إلى ممارسة عملية.

القوى العاملة في مجال حماية الطفل: تملك أغلب البلدان التي شملها الاستبيان (83 في المائة منها، 34 من 41 بلدًا) قوة عاملة ماهرة ومتخصصة تلقت تدريبًا ويتوفر لها التنسيق، ومتوفرة لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والناجين منه. إلا أن العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ما تزال كوادر الاختصاصيين الاجتماعيين المحترفين فيها ناشئة. وبغض النظر عن حالة مستوى الدخل، فإنه ما تزال هناك فجوات في قدرات القوى العاملة في العديد من البلدان. وعلى وجه الخصوص، لا تملك القوى العاملة بالضرورة الخبرة العملية الكافية للتعرف على ضحايا/الناجين من الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال الذي يشترك فيه عنصر عبر الإنترنت و/أو عنصر دولي.

%83

من البلدان التي شملها الاستبيان تملك قوة عاملة ماهرة ومتخصصة تلقت تدريبًا ويتوفر لها التنسيق، ومتوفرة لدعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال والناجين منه

34 من **42**

من البلدان التي شملها الاستبيان (81 في المائة منها، 34 من 42 بلدًا) تطبق بعض أوجُه الانتصاف والجبر

ترتيبات التعويض والانتصاف والشكاوى: تطبق معظم البلدان التي شملها الاستبيان (81 في المائة منها، 34 من 42 بلدًا) بعض أوجُه الانتصاف والجبر، غير أن هناك فوارق كبيرة بين البلدان، ويرجع سبب ذلك جزئيًا إلى اختلاف التعاريف القانونية للمصطلحات. ومن النادر أن يلجأ الأطفال إلى الاختصاصيين أو السلطات في قضايا الاعتداء والاستغلال الجنسيين في بعض البلدان. وفي بعض البلدان، يتلقى الأطفال قدرًا بسيطًا من المعلومات عن حقوقهم وكيفية المطالبة بها.

خط مساعدة الطفل: تملك جميع البلدان التي شملها الاستبيان تقريبًا (95 في المائة منها، 40 من 42 بلدًا) خط مساعدة للطفل على المستوى الوطني.[11] وتشغّل الحكومات بعض تلك الخطوط، غير أن المنظمات غير الحكومية هي ما تشغّل أغلبها. وفي بعض البلدان، حتى ولو تمكن مشغّلو الخدمة من اكتشاف طفل في حاجة إلى الدعم أو المساعدة المتخصصة، فإن الخدمة لا تكون موجودة في محيطه المحلي أو لا تكون موجودة على الإطلاق. يفتقر بعض مشغّلي خطوط المساعدة إلى المعرفة بالمخاطر والأضرار المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية.

%95

من البلدان التي شملها الاستبيان لديها خط لمساعدة الطفل

المجال الرابع:

الجانب المجتمعي

الخط الساخن للإبلاغ: يختلف الخط الساخن أو بوابة الإبلاغ عن خط مساعدة الطفل (الذي تقدم ذكره) في أنه مخصص لتلقي بلاغات الاعتداء الجنسي على الأطفال أو استغلالهم عبر الإنترنت من جانب الجمهور أو العاملين في الصناعة. ويملك أغلب البلدان التي شملها الاستبيان (90 في المائة منها، 38 من 42 بلدًا) خطًا ساخنًا مخصصًا أو بوابة مخصصة. وتشمل التحديات تشجيع الجمهور على الإبلاغ، والتمويل والقيود التي تواجه الموارد البشرية، وفرز الحالات التي تملك ما يكفي من المعلومات للإجراءات المتعلقة بإنفاذ القانون.

برنامج التعليم الوطني: يمتلك أكثر من ثلاثة أرباع البلدان التي شملها الاستبيان (76 في المائة منها، 32 من 42 بلدًا) برنامج تعليم وطنيًا حول الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال يشمل الأنواع التي تتم بواسطة التكنولوجيا. ويُنظر إلى غياب برنامج تعليمي على أنه من المعوقات المهمة في خلق الوعي الاجتماعي بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال. ويتطلب الوصول إلى الفئات غير الملتحقة بالمدارس اهتمامًا خاصًا بتصميم البرامج التعليمية وتنفيذها.

%76

من البلدان التي شملها الاستبيان يملك برنامج تعليم وطنيًا حول الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال يشمل الأنواع التي تتم بواسطة التكنولوجيا

مشاركة الطفل: يلقى الأطفال واليافعون تشجيعًا على تقديم أفكارهم والتأثير في السياسات والممارسات في أكثر من ثلثي البلدان (71 في المائة منها، 29 من 41 بلدًا [12]). لكن حتى في وجود الهياكل المخصصة لمشاركة الطفل، فإن التأثير على مستوى السياسات قد يكون صعب الملاحظة. ومن الضروري ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى تحفيز مشاعر الضحايا أو تكرار تعرضهم للأذى.

نظُم الدعم للمعتدين أو أولئك الذين يحتمل أن يكونوا معتدين بهدف منع إيذاء الأطفال: يملك أكثر من نصف البلدان التي شملها الاستبيان (59 في المائة منها، 24 من 41 بلدًا [13]) نوعًا ما من نظم الدعم لمن اعترفوا من المعتدين جنسيًا على الأطفال وذوي الاهتمام الجنسي بالأطفال واليافعين الذين تظهر عليهم سلوكيات مؤذية جنسيًا. والبلدان السبعة عشر التي لا تملك نظُم دعم هي من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتعتبر "التصورات السلبية" المرتبطة بتطوير وتقديم خدمات الدعم لتلك الفئات من التحديات الصعبة.

%59

من البلدان التي شملها الاستبيان يملك نوعًا ما من نظم الدعم لمن اعترفوا من المعتدين جنسيًا على الأطفال وذوي الاهتمام الجنسي بالأطفال واليافعين الذين تظهر عليهم سلوكيات مؤذية جنسيًا

المجال الخامس:
الصناعة

إجراءات إزالة المحتوى والإبلاغ عنه: يملك أكثر من ثلثي البلدان التي شملها الاستبيان (73 في المائة منها، 30 من 41 بلدًا [14]) إجراءات للتمكين من إزالة المواد المتعلقة بالإساءة إلى الأطفال أو حجبه. ويتراوح هذا من الإجراءات ذاتية التنظيم إلى الإجراءات القانونية والقضائية. وقد أشار بعض المشاركين في الاستبيان إلى نقص الاتفاقيات المبرمة أو الأطر التنظيمية باعتبارها من المعوقات الكبيرة. تشمل التحديات الأخرى إحجام الضحايا/الناجين عن الإفصاح عن الاعتداء الذي تعرضوا له و/أو محدودية الوعي لدى الجهات التي يمكن إبلاغها. وقد أبلغ بعض المشاركين في الاستبيان عن حاجة ماسة إلى وجود توافق وتعاون دوليَّين بخصوص تصنيف مواد ومعايير الاعتداء على الأطفال من أجل القابلية للعمل المشترك في تبادل البيانات والمعلومات.

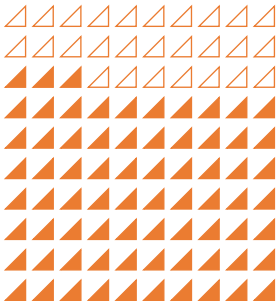

%73

من البلدان التي شملها الاستبيان يملك إجراءات للتمكين من إزالة المواد المتعلقة بالإساءة إلى الأطفال أو حجبه

25 من 41

من البلدان التي شملها الاستبيان تشرك الجهات العاملة في الصناعة وتشجّع وضع الحلول المبتكرة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل استباقي

وضع حل مبتكر والمسؤولية الاجتماعية للشركات: تُشرك الحكومة الجهات العاملة في الصناعة وتشجّع وضع الحلول المبتكرة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل استباقي في أكثر من نصف البلدان التي شملها الاستبيان (61 في المائة منها، 25 من 41 بلدًا [15]). وقد أبلغ المشاركون في الاستبيان أن المبادئ التطوعية لمواجهة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت والتحالف وهيئة Virtual Global Taskforce كانت من العوامل الممكّنة لهم على إنجاز ذلك. غير أن إشراك الصناعة ما يزال تحديًا في العديد من البلدان، وبخاصة البلدان التي يعد فيها هذا مجالاً جديدًا نسبيًا.

المجال السادس:

وسائل الإعلام والاتصالات

الإبلاغ الأخلاقي والمستنير عن وسائل الإعلام: تدعم الحكومة الإبلاغ الأخلاقي والمستنير والمتوازن عن وسائل الإعلام التي تقدم محتوى لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسيًا في أكثر من نصف البلدان التي شملها الاستبيان (54 في المائة منها، 23 من 42 بلدًا). قد تتعرض التغطية الإعلامية -في غياب التنظيم والإرشاد وإنفاذ القانون المناسبين- للتهويل ولا تكون داعمة لكرامة الضحايا/الناجين.

المصطلحات العالمية: ناقش نصف البلدان التي شملها الاستبيان (50 في المائة منها، 21 من 42 بلدًا) أو تبنّى المصطلحات المتفق عليها عالميًا. وتُستخدم المبادئ التوجيهية الاصطلاحية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي[16] في العديد من البلدان. ويعد الوضوح المفاهيمي عنصرًا ضروريًا للتوافق مع التشريعات وتجنُّب الخلط واستمرار الضرر اللاحق بالضحايا والناجين من أحداث الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال.

21 من 42

من البلدان التي شملها الاستبيان ناقش أو تبنّى المصطلحات المتفق عليها عالميًا

العمل المنشود

ينبثق من هذا الاستعراض خمس أولويات رئيسية. وتتطلب هذه الأولويات عملاً من التحالف وأعضائه والأطراف الأخرى المعنية بحماية الأطفال في البيئة الرقمية. وتأتي أمثلة الخطوات التي تؤدي إلى تحقيق كل واحدة من الأولويات في قسم "العمل المنشود" من هذا التقرير.

ندعو الحكومات والشركاء إلى:

1

الاستثمار في الاستجابات الوطنية الشاملة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت والتصدي له.

من الضروري وجود تدخلات متعددة القطاعات ومتعددة الطبقات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت والتصدي له. ويمكن أن يوجّه نموذج الاستجابة الوطنية الاستثمارات الناجحة والفعالة الرامية لمعالجة هذه القضية. ويتطلب هذا زيادة في الاستثمارات على المستوى الفردي والمؤسسي والنظامي.

2

تعجيل التعاون العالمي بين الحكومات والشركات لتقوية جهود الوقاية والتصدي الرامية إلى مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت.

لا يتقيد الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال بحدود، ما يعني أن الاستجابات الوطنية للبلدان لا يمكن فصلها عن المشهد العالمي العام. ومن أجل مكافحة الجانب العابر للحدود لهذه القضية، يعد التعاون العالمي والعابر للصناعات أمرًا حيويًا لدعم الجهود الوطنية.

3

دعم استخدام البيانات والأدلة وجمعها لتعزيز الجهود الوطنية الفعالة والمستدامة لحماية الأطفال.

تعد البيانات عالية الجودة وجلب الأدلة عنصرًا ضروريًا لتحسين السياسات والتشريعات وتقديم الخدمات والمبادرات التي تهدف إلى مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت. ولا يتطلب هذا مجرد تقوية نظم البيانات الإدارية التي تملكها البلدان لوكالات إنفاذ القانون وهيئات الادعاء العام والخدمات الاجتماعية فحسب، بل يتطلب كذلك عملاً بحثيًا متخصصًا للمساعدة في توفير المعلومات وتتبُّع التحسن بشكل أفضل.

4

مشاركة الممارسات المُثلى والدروس المستفادة لدعم الاستجابات الوطنية لحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي عبر الإنترنت.

تمكّن مشاركة الممارسات المُثلى والدروس المستفادة البلدان من الاستمرار في تطويع وتحسين تطبيقها لإطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية في السياق الوطني والإقليمي.
ويجب أن يكون تطوير وتطبيق التدخلات التي تم تطويعها وفق السياقات المتنوعة مدفوعًا بأدلة وطنية تدعم استمرارية الاستجابات الوطنية وفعاليتها.

5

تشجيع تطبيق إطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية على المستوى العالمي، وتنقيحه باستمرار بناءً على الدروس المستفادة.

وتوازيًا مع التحول الذي يشهده العالم في السياقات والابتكارات دائمة التطور، يجب تحسين إطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية وتطويعه عن طريق دمج الدروس المستفادة فيه والاستعانة بالتكنولوجيا والتنقيح المستمر لتوجيهاته المتعلقة بالسياقات المتنوعة. يمكن أيضًا أن يساعد توسيع نطاق التشاوُر على وضع الشكل الذي يمكنه به تكرار تنفيذ هذا الإطار مستقبلاً، وتحديد جدوى نموذج ناضج ما على المستوى القُطري وإمكانية تطبيقه.

يوضّح هذا التقرير كيف صار نموذج الاستجابة الوطنية -بعد ست سنوات فقط من استحداثه- أداة أساسية في دعم الاستجابات الوطنية المنسقة والشاملة ومتعددة الأطراف المعنية في أكثر من 40 بلدًا. يجب أن تعتمد هذه الاستجابات وإطار عمل نموذج الاستجابة الوطنية على الدروس المستفادة والتجارب الجماعية لمواكبة اتساع نطاق وزيادة تعقيد الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت.

وكما أوضح تقرير تقييم التهديد العالمي لعام 2021،[17] فإن طبيعة الضرر ما زالت آخذة في التنامي والتنوُّع. ولذلك يتعيّن على المجتمع العالمي المسارعة في جهوده الرامية إلى التصدي لتلك الجرائم وتوفير حماية أفضل للأطفال. وقد رسم هذا الاستعراض مسارًا يمكن للتحالف وأعضائه وغيرهم من الأطراف المعنية المضيّ قدمًا فيه للعمل لتلبية هذه الدعوة الملحّة.

التعليقات الختامية

1. ألبانيا وأستراليا وبيلاروسيا وبلجيكا والبوسنة والهرسك والبرازيل وبلغاريا وكمبوديا وكندا والصين وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وإنجلترا وويلز وفنلندا وغانا واليونان وغواتيمالا وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والأردن وكينيا وجمهورية كوريا ومالطا ومنغوليا والجبل الأسود وناميبيا ونيبال وهولندا، نيوزيلندا وباراغواي والفلبين ورواندا وصربيا وجنوب أفريقيا والسويد وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام وزيمبابوي.
2. يسلّط هذا التقرير الضوء على النقاط التي توجد فيها اختلافات ملحوظة بين البلدان حسب مستوى الدخل.
3. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *إنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت: الدروس المستفادة والممارسات الواعدة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل*، كانون الأول/ ديسمبر 2021، اليونيسف، نيويورك، <www.unicef.org/documents/ending-online-child-sexual-exploitation-and-abuse>، تم التقييم في 16 آذار/مارس 2022.
4. أجاب هذا السؤال 35 من 39 بلدًا.
5. لا يشمل المخطط الموجز القدرات التشريعية إذ لم يكن ممكنًا تجميع الإجابات على مستوى جميع البلدان التي شملها الاستبيان.
6. مفوضية الأمم المتحدة السامية، اتفاقية حقوق الطفل، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، <www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx>، تم الاطلاع عليه في 23 آذار/مارس 2022.
7. مفوضية الأمم المتحدة السامية، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وإنتاج المواد الإباحية، 25 أيار/مايو 2000، <www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/opsccrc.aspx>، تم الاطلاع عليه في 23 آذار/مارس 2022.
8. اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية (سلسلة المعاهدات الأوروبية رقم 185)، <www.coe.int/en/web/conventions/full-list?module=treaty-detail&treatynum=185>، تم الاطلاع عليه في 23 آذار/مارس 2022.
9. اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (سلسلة معاهدات مجلس أوروبا رقم 201)، <www.coe.int/en/web/conventions/full-list?module=treaty-detail&treatynum=201>، تم الاطلاع عليه في 23 آذار/مارس 2022.
10. صور ومقاطع فيديو قاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال هي أداة استخباراتية واستقصائية تتيح للمحققين المتخصصين من مختلف أنحاء العالم مشاركة بيانات حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال. الغرض الرئيسي لقاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال هو تيسير عملية التعرف على الضحايا من الأطفال وتقليل فرص تكرار الجهود التي تبذلها جهات إنفاذ القانون فيما يتعلق باكتشاف الضحايا. راجع "قاعدة البيانات الدولية للاستغلال الجنسي للأطفال"، <www.interpol.int/en/Crimes/Crimes-against-children/International-Child-Sexual-Exploitation-database>، تم الاطلاع عليه في 17 آذار/مارس 2022.
11. خط مساعدة الطفل هو خدمة داعمة للأطفال واليافعين.
12. لم تجِب جميع البلدان هذا السؤال.
13. لم تجِب جميع البلدان هذا السؤال
14. لم تجِب جميع البلدان هذا السؤال
15. لم تجِب جميع البلدان هذا السؤال
16. *المبادئ التوجيهية الاصطلاحية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.*
17. تقييم التهديد العالمي 2021 الصادر عن WeProtect Global Alliance، <www.weprotect.org/global-threat-assessment-21/>، تم الاطلاع عليه في 8 آذار/مارس 2022.

www.weprotect.org